

أرخ الأستاذ الرافعي الأدب العربي في ثلاثة أجزاء، ظهرت تحت عنوان (تاريخ آداب العرب) وكان المنتظر أن يكثر الحديث عنها بين الدارسين؛ لأنها رائدة في مجالها العلمي، فلم يسبقها كتاب تخصص في هذا الموضوع؛ لأن كتاب المؤرخ الكبير الأستاذ جورج زيدان قد صدر قبل كتاب الرافعي بشهر واحد، وكانت ظروف المطبعة التي لا يملكها الرافعي كما يملك صاحب الهلال مطبعته المستعدة، هي التي أخرت ظهور الكتاب لمدة ثلاثة أشهر، فكلا المؤرخين الشهيرين لم يعرف عن كتاب صاحبه شيئاً، ولم يقف حظ كتاب الرافعي عند الإهمال فحسب، بل تجاوزته إلى نقد ظالم لا مبرر له، فكثير من الذين يضيقون بالرافعي لاتجاهه المحافظ يحاولون الغض من كتابه الرائع فيما يفترون عليه من التخرصات، وهم يقيسون كتابه بما ظهر من الكتب في تاريخ الأدب بعد خمسين عاماً فأكثر، وهذا هو الغبن بعينه؛ لأن الكاتب الكبير قد غرس البذرة الأولى في حقل التاريخ الأدبي، فله فضل الريادة التي مهدت الطريق، وأزاحت عنه كثيراً من العقبات، بل بددت ظلمات لا يقدر على إزاحتها غير كاتب باحث من طرازه، فإذا جاء بعده من اهتدى بنوره وواصل السير على هده، فُظِّلَ أي ظُلِم حين يقارن السابق باللاحق.



«تاريخ الأدب العربي»

للرافعي

الرافعي في كتابه (تاريخ آداب العرب) قد خرج عن حدود هذا التاريخ إلى بحوث أخرى، ثم يقرنه بباحث أتى بعده بستين عاماً، فهذا هو الغبن الجائر، بل هو الغبن المتمدد المقصود؛ لأن المسألة من الواضح بحيث لا تتحمل اللجاج.

وإذا عدم الرافعي من ينصفه في هذا الجيل، فإن الذين قرؤوا كتابه حين ظهر للناس من قادة الفكر، قد أحلوه المحل الأرفع، فالأستاذ أحمد لطفي السيد رئيس تحرير «الجريدة» ومدير الجامعة فيما بعد، قد تحدث عن الكتاب حديث المعجب المحبذ، وعدّه فتحاً جديداً في باب، والرافعي حينئذ كاتب ناشئ لم يتردد صده على النحو الذي عُرف فيما بعد، فهو إذن لم يندفع إلى مجاملة ما حين اعترف بالحق لصاحبه، وأحمد زكي شيخ العروبة أشاد بالكتاب في مجلس علمي

لقد كان جهد الرافعي في تاريخ الأدب العربي كجهد محمود سامي البارودي في بعث الشعر المعاصر إذ أنقذه من هوة الركاسة والسطحية، وتنسيق المحسنات، وارتفع به إلى مستوى الشعر العباسي حيث عارض الفحول من السابقين، ولم يكد يختلف عنهم في إبداعه الرائع، وكل من جاء بعده من الشعراء من أمثال: حافظ وشوقي وأحمد محرم والكاظمي والكاشف قد انتفع به انتفاعاً، اعترفوا به عن غبطة وأجلسوه مجلسه القيادي في ريادة الشعر المعاصر، فإذا جاء ناقد اليوم ليوازن بين قصيدة البارودي وقصيدة للأستاذ عباس محمود العقاد مثلاً، وأخذ ينعي على البارودي إهماله للوحدة العضوية أو التصوير الدقيق للتجربة الشعرية، فقد ظلم البارودي أفدح الظلم، كذلك من يجيء اليوم ليقول: إن



بقلم / الدكتور: محمد رجب البيومي

أخذ المعدن من منجمه
هل عليه حرج يا للعجب
ذلك البعث هو الفتح الذي

ليس يعدوه لذي لب أدب
والكتاب بعد مرجع واف من أهم المراجع العربية
المعاصرة، ولتأليفه قصة دعت إلى كتابته، حيث لم يكن في
خطة الرافعي أن يؤلف كتاباً في تاريخ الأدب العربي، ولكن
دافعاً حثيثاً قد جذبه إلى هذا الميدان، فألف سفره الكبير..
فحين أنشئت الجامعة المصرية القديمة ١٩٠٨م أخذ
الرافعي الأديب الشاب، يتطلع إلى ما يدرس بها من قضايا
الأدب العربي، ولكنه في مدى سنتين لم يجد غير اتجاهين،
اتجاه استشراقي يعنى بمسائل العلوم عند العرب كتاريخ الفلك
والطب والكيمياء ويقوم بتدريسه نفر من المستشرقين أوتوا
الإحاطة بتاريخ هذه العلوم إذ قرؤوا من المطبوعات
والمخطوطات ما أهلهم للحديث في هذه المسائل، واتجاه آخر
يقوم به أساتذة من المصريين يحوم حول الأدب ولا يقربه،
فهم يتحدثون عن القبائل العربية ولهجاتها، يتحدثون عن
النحت والإعلان والإتباع، فإذا تحدثوا عن أديب أو شاعر
فحديث لا يشبع غلة وإنما هو مجرد جمع لا يرتبط بخطة،
وللرافعي طموح أن يكون بين أساتذة الجامعة، ولكن السبيل لا
تهيئ لشاب مثله أن يكون عالماً يخوض لجج البحوث
الجامعية، وإذا كان شاعراً ينظم القصائد، وكاتباً يتحدث عن
نقدات قليلة خاصة بالشعر المعاصر فذلك كله لا يجعله أستاذاً

جامعياً! ولكنه لن
يسكت عن آمال
تشتجر في نفسه،
فكتب مقالاً
بالجريدة يتساءل
عن موقف الجامعة
من الأدب العربي،
وكيف أهملت
تدريسه على الوجه
المنشود، وأوضح
أنه لم ير في
الاتجاهين اللذين
أشرت إليهما ما
يؤدي رسالة ما
نحو الأدب العربي



● أحمد
لطف السيد
أعجب
بالكتاب
واعتبره
فتحاً في
بابه

بإدارة الجامعة المصرية، وقال: إنه فتح جديد، أما الأمير
شكيب أرسلان فقد أفرد له مقالاً رناناً بجريدة المؤيد جاء فيه:
أنه لو جاز أن يعكف على كتاب في نواشئ الأسفار بعد كتاب
الله لكان كتاب تاريخ الأدب للرافعي، وهؤلاء الثلاثة الكبار
يعرفون مقدار الحاجة الماسة لهذا الكتاب حين ألف، ويرونه
ابتكاراً غير مسبوق وشهاداتهم الخالصة فوق الاتهام.

على أن الذين يضيّقون بالكتاب الآن، يضيّقون به لأسلوبه
البياني، فالرافعي في كتابته جاحظ في أسلوبه، يهتم
بالديباجة العربية اهتماماً يرتفع بقارئه، ولا يحاول أن يهبط
إلى مستوى الأسلوب الصحافي العام، وقد يكون الرافعي قد
أوغل في هذا الاتجاه إغمالاً جعل بعض الصفحات تحتاج إلى
اتناد في المراجعة، كما كتب له مقدمة يضيّق بها من لم يألف
كتب التراث، ويقرأ آثار الجاحظ وابن المقفع وأبي حيان من
أئمة البيان، فهو يقول مثلاً:

«إن هذا التاريخ علم قد كثرت عليه الأيدي، واضطربت فيه
الأقلام، واستيقنت إليه العزائم حتى عثرت بها عجلة الرأي،
ولجاجة الإقدام، وقد أخصبت في الأوهام حتى تفتشت في
وادي كل جرباء، وامتزج أمره بالأحلام، فلم يمس كتابه علماء
حتى أصبح قراؤه أدباء على أنهم تجاذبوه انتهاباً فجاء واهياً
في وثيقته، وتناكروه اهتياهاً فخرج ضعيف الشبه بين ظاهره
وحقيقته، وما منهم إلا من يحسب أنه آمال بالقلم يده، فمضى
مرخى العنان مخلى له عن طريق السبق إلى الرهان، وإن للقلم
لو أطلقوه لنقرة أيسر خطبها الجماح، ولكنه مذل، والطائر
أهون ما يطرد إذا كان مهيبض الجناح(١).

فأسلوب الرافعي في بعض مقدمات الفصول ينحو هذا
النحو، وهو منحنى يألفه ذوو الأنواق الأدبية من نابهي العصر،
ولكن الذين يكتبون كما يتحدثون يضيّقون بأسلوب الرافعي
كما يضيّقون بأساليب البلغاء من أمثال ابن المقفع وأبي
حيان! وقد ظل الرافعي على مذهبه البياني في سائر ما كتب،
ولكنه تخفّف قليلاً حين اجتذبت الصحافة الأدبية إلى ميدانها،
فلم يترك جمال الصياغة، وروعة التحليق الفكري، ولكنه حاول
أن يقرب معانيه قدر المستطاع، ولا يزال للكاتب الكبير عشاقه
الأصلاء ممن يعرفون روعة البيان الأدبي، بل فيهم من يرى
الرافعي فرداً لا نظير له في ارتقائه الأدبي، وأنا مع هؤلاء
صريحاً دون أن أجمجم، وأذكر أن الشاعر الكبير خليل مطران
قد استنكر دعوى من يلومون الشاعر الكبير محمد عبدالمطلب
على جزالته البيانية فقال في الرد عليهم(٢):

رب ممرور من الجهل نعي
صححة القول عليه فنحِبُ
خال إغراباً وما الإغراب في
ذلك اللفظ الأصيل المنتخب
إنما الإغراب فيه أنه
عربي بين أهليه اغترب

وتاريخه، ثم إن دروس هذا الأدب تلقى في الجامعة تحت عنوان «آداب اللغة العربية» فما المراد بها؟ يقول الراجحي في مقاله (٣).

لا أعلم ماذا يراد بقولهم «آداب اللغة العربية» إلا أن يكون ذلك إحاطة الأديب بفصيح اللغة وتمكنه من استعمالها في تنزيل الكلام، ومعرفة الإعراب والأبنية والتصاريح، وبعد النظر في معاني البلاغة وأساليب الفصاحة، والاعتدال عليها نظماً ونثراً، ثم معرفة الرجال ومراتبهم وطبقات كلامهم وآثارهم، واختلاف العصور بهم مع البصير بالنقد ومواضع المؤاخذة إلى الطبع السمج. والفتنة المواتية.. ثم الإحاطة بذلك كله إحاطة تاريخية فلسفية، وتدبره على اختلاف وجوهه وأسبابه، فلا علم إلا مجموع تلك العلوم وإحسان المشاركة فيها جميعاً».

وواضح أن لتاريخ الأدب العربي بالجامعة معنى خاصاً في ذهن الراجحي، جعل يفقده فيما يقرأ ويسمع فلا يجده، فكتب مقاله الذي اقتطفنا بعض عبارته لينبّه القائمين على الجامعة إلى أن الأدب العربي بها في حاجة إلى منهج، وإلى كتاب يطبق هذا المنهج، وإلى أستاذ يشرح الكتاب، وكان لكلمة الراجحي صداها القوي لدى الجامعة، فقد أعلنت عن جائزة مالية قدرها مائة جنيه تمنح لمن يؤلف كتاباً في تاريخ الأدب العربي، وحددت مدة لإنجاز التأليف قدرها سبعة أشهر، وما قرأ الراجحي الإعلان حتى أحس أنه مطالب بالتنفيذ الفوري، ولكنه كتب مقالاً يعترض على قيمة الجائزة وعلى مدة التأليف، وما كانت قيمة الجائزة مما يشغل الراجحي بالدرجة الأولى، وما كانت المدة القصيرة أيضاً هي مما يشغل بال الراجحي في الدرجة الأولى، إنما الذي كان يشغله كل الشغل، هو ما يعبر عنه في مقال تال لمقاله الأول قال فيه (٣): «إنهم على الأغلب سيعهدون بتدريس الكتاب لغير مؤلفه، فيكون الحاضر لديهم كالفائب عنهم، ولا فضل لديهم إلا أنها تصدر التلقين، فإذا طبع الكتاب صارت كل مكتبة في حكم الجامعة، لأن العلم هو الكتاب لا الذي يليقه، وإلا فما بالهم لا يعهدون بالتأليف لمن سيعهدون إليه بالتدريس؟ وهل يقتصرون على أن من كفاية الأستاذ القدرة على إلقاء درسه، دون القدرة على استنباط الدرس، واستجماع مادته حتى لا يزيد على أن يكون هو بين تلاميذه التلميذ الكبير».

هذا الهجوم من الراجحي على الأساتذة، وفيهم ذوو القدر الجهير من أمثال حفني ناصف ومحمد المهدي وأحمد زكي لم يكن يدرى مغبته حين كتب نقده المهاجم، ولعل ذلك ما حدا به أن يتقهقر عن تقديم الكتاب بعد طبعه إلى الجامعة، مع شيء آخر هو أن كتاب الأستاذ جورجي زيدان قد ظهر، وستعقد موازنة بين الكتابين لا يرى الراجحي أن تكون، وكانت الجامعة قد استجابت لكلمته فجعلت مدة التأليف سنتين كاملتين ورفعت الجائزة إلى مائتين، ومع ذلك فقد أثر الراجحي أن ينسحب، وقد قيل في تحليل ذلك: إنه قد رفض أن يجعل نتاجه

العلمي بين يدي قوم لا يراهم أفضل منه، وهم أصحاب الرأي في الحكم على أثره، وهذا ما استبعده؛ لأن الراجحي كان يعلم منذ بدأ يخط الحرف الأول من كتابه أنه سيعرض على لجنة من الأساتذة الجامعيين، وقد كتب مؤلفه متسابقاً يتحفر للجائزة، وهو في مستقبل حياته، وبعد أن صار علماً من أعلام الأدب لم يأنف أن يدخل في جوائز أدبية في الشعر والمقال الاجتماعي والقصة وغيرها، وذلك مدون في تاريخ حياته، فكيف يجيز لنفسه أستاذاً كبيراً ما يأنف منه شاباً يتطلع إلى المجد؟

لقد خرج الكتاب إلى حيز الوجود، ولأقوى نصيبه من الترحيب والنقد معاً، وقد جاء التمهيد الأول في فصلين، يتحدث الفصل الأول عن الأدب وتاريخ إطلاق هذا اللفظ عليه، وعن المؤدبين والمعلمين وعن علوم الأدب وكتبه، ويتحدث الفصل الثاني عن العرب وأقسام العربية، والشعوب السامية وطبقات العرب من بائدة وقحطانية وإسماعيلية وأصل كلمة العرب، ولا اعتراض على هذا التمهيد؛ لأنه لازم لما سيجيء بعده، وقد رأينا من ألفوا في تاريخ الأدب من بعده كالأستاذ أحمد السكندري وأحمد حسن الزيات، والأستاذ محمد هاشم عطية يلمون بما قال على نحو مقارب، أما ما بعد التمهيد وهو الباب الأول فقد امتد به الحديث إلى فقه اللغة لا إلى الأدب، مما يدل على أن مفهوم الكاتب لهذا المصطلح لم يتحدد على الوجه الدقيق، وأقول امتد؛ لأنه شمل ما بين صفحة ٥٥ إلى صفحة ٢٦٩ من الطبعة الرابعة ذات الحرف الدقيق، بمعنى أنه كان من الممكن أن يستقل هذا الباب بكتاب خاص في فقه اللغة دون أن يقيم إقاماً على قضايا الأدب الخالص، وإلا فما دخل أصول «اللغات السامية، وحديث النبط والتدمريين والآراميين، ومناطق الحروف، ومواضع الإمالة، والنحت والقلب والإبدال، وما يعرف بالكشكشة والشنشنة والعنونة، والتلثة، وما لا ينتهي من هذه الأسماء الخاصة بالفقه اللغوي!! ثم ما حديث الوضع والارتجال والاشتقاق والمجاز والمترادف والمشتراك والمشجر والمسلسل والدخيل والأضداد، وأسرار النظام اللغوي، ونظام الألفاظ في معانيها، وشيوع اللغة العامية وفساد العربية ولهجات العامية في الأندلس والجزائر وغيرها! ما دخل ذلك كله في تاريخ الأدب، يخيل إلي أن الأستاذ الراجحي قد اطلع على مذكرات الأستاذ حفني ناصف الخاصة بدروسه في الجامعة فرآها تنم عن أمثال هذه البحوث، ولكن حفني ناصف لم يكن يدرس تاريخ الأدب، بل كانت دروسه تشمل كل نواحي اللغة العربية، وقد يكون له عذره إذ يتبسّط في مباحث اللغة الخاصة بفقهها، وقد عاب الراجحي على أساتذة الجامعة أنهم لا يهدفون إلى الصميم فيما يقولون؛ فماذا دفعه إلى هذا الاتجاه؟ قد أظلم الراجحي إذا عدت ذلك شذوذاً بالنسبة لعصره، فأمر الأدب لا يزال مختلطاً، ولكني أقرأ كتاب جورجي زيدان الذي زامنه في التأليف، فأجده بمنأى عن هذه البحوث حيث أطردت عناوين الجزء الأول كما

● لأدب الرافعي عشاق ممن

تعجبهم أصالة الإبداع.

● من آداب العربية معرفة

الأديب باللغة وفصاحتها

وتدبر أحكامها.

يلي (١) آداب اللغة العربية قبل الإسلام، (٢) مميزات اللغة العربية، (٣) الشعر في العصر الجاهلي، (٤) نهضة الشعر في هذا العصر وأسبابها، (٥) خصائص الشعر الجاهلي، (٦) أشهر شعراء الجاهلية، (٧) الشعراء الأمراء، (٨) الشعراء الفرسان، (٩) الشعراء الحكماء، (١٠) الشعراء العشاق، (١١) الشعراء الصعاليك، (١٢) النساء الشواعر، (١٣) الشعراء الوصافون للخيال، ثم ألم بمعارف العرب الجاهليين في الطب والبيطرة والفلك وما وراء الطبيعة، وفي باب مميزات اللغة العربية تطرّق للقول عن النثر والسجع والأمثال ودقة التعبير، وتكلم عن المترادف والتضاد في نصف صفحة! لا أقول: إن كتاب جورج زيدان كان مثلاً يحتذى، ولكن أقول: إن معنى فقه اللغة قد اختلط بمداول الأدب في ذهن الرافعي الشاب!

أما الأبواب التالية فهي في صميم تاريخ الأدب العربي، وبها نال الكتاب تقديره الحافل إذ تحدث عن الرواية والرواة بادئاً بتوسع العرب في الحفظ مقارنة باليونان، ومسجلاً تفوق الجاهليين في الرواية الشعرية، إذ كان الشاعر لسان قومه ومدون مفاخرهم فهم أحرص الناس على ترديد ما يقول، أما ما كتبه الرافعي عن الرواية بعد الإسلام فمن أنفس ما كتب عن الرواية في القديم والحديث، وأكثر من جاء بعده ممن خاضوا في تاريخ الرواية الشعرية عيال على ما كتب، وقد كان تاريخ الحديث في تدوينه المتسلسل كالمجهول: لأن الكتب القديمة تجمع عدة روايات تتناقض في كثير منها، وتحتاج إلى فاحص متمرس، ففتح الله على الرافعي بما كان مدداً لمن تلاه، وإذا كان الإسناد في الحديث مما اشتهر فإن الإسناد في الأدب كان يتطلب معالجة كاشفة بدأها المؤلف بالفرق الواضح ما بين الإسناد في رواية الحديث والإسناد في رواية الأدب، وتعالج مشكلة التصحيف علاجاً دقيقاً قبل أن تنشر الكتب الخاصة به فيما بعد، وجاءت فصول الكتاب القيمة تتسلسل في نسقها المنطقي متناولة الحديث الموفق عن إسناد الكتب والحفظ في الإسلام، ووظائف الحفاظ في اللغة، وطرق الأخذ والتحمل، ملّمة بما يجب أن يعرف عن السماع والإجازة والمكاتبة والوجدادة، ثم عن الرحلة إلى البادية، وفصحاء الأعراب والوضع والصنعة في الرواية، وشعر الشواهد، والانتساع في الرواية، ونماذج من جهود الرواة، واختلاف الروايات

والقصاص، وطبقات الرواة والنسابين والإخبارين، ورواة الشعر واللغة، وأئمة الرواة في الكوفة والبصرة، وكل ما ذكره الأستاذ جدياً من ناحية الجمع والتنسيق أولاً، ومن ناحية ما اهتدى إليه من الآراء الخصبة التي أيدها أشد معارضيه ضراوة ونقلوها عنه في كتبهم بالتصريح تارة، وبالتلويح تارات، وأظهر ما اهتدى إليه الرافعي في حديث الرواية موقفه من الشعر المنتحل، أو ما عرف فيما بعد بقضية الانتحال، حيث تحدث عن الوضع في الشعر حديث المحلل المعلن، وأيد ابن سلام الجمحي فيما ذكره عن الانتحال ودواعيه، وزاد عليه بما قدم من أسباب، وقد جاء الدكتور طه حسين فيما بعد فانتسح في دعوى الانتحال اتساعاً لم يسعفه البرهان على اتساعها، ولو اقتصر على ما ألم به الرافعي لوجد المؤيد والمحبذ، ولكنه كاد يجعل الشعر الجاهلي كله منحولاً، إلا في قلة قليلة لا تدري لماذا أبقى عليها مع أن أقوى أدلته في الانتحال المتسع لو صحت لقضت على هذه البقية، وقد تحدث الدكتور طه حسين في الأدب الجاهلي عن جهد الرافعي في تحقيق الوضع في الشعر والقصة فقال (٥):

«وهذا الفن الأدبي تناول الحياة العربية والإسلامية كلّها من ناحية خيالية لم يقدرها الذين درسوا تاريخ الآداب العربية قدرها، لا أكاد استثني منهم إلا الأستاذ مصطفى صادق الرافعي، فهو قد فطن لما يمكن أن يكون من تأثير

■ محمود سامي البارودي



■ خليل مطران

■ عباس محمود العقاد

القصص في نحل الشعر وإضافته للقدمات، كما فطن لأشياء أخرى قيّمة وأحاط بها إحاطة حسنة في الجزء الأول من كتابه (تاريخ آداب العرب)».

وقد عبّ الأستاذ الرافعي على حديث الدكتور طه حسين بقوله: تشكر له ما تفضل به من الثناء علينا في كتابه واستثنائه إيانا في بعض المعاني من كل من درسوا تاريخ الآداب العربية، ونحن دون هذا في أنفسنا، ودون ما أبلغنا إياه مع بعض أصدقائنا، وإن كنّا نعرف من صنيع الأستاذ الفاضل أنه لا ينصفنا مرة إلا بعد أن يظلمنا مراراً، وأنه اتخذ الوقية فينا مذهباً عرف به وغلب عليه حتى لا يكاد يقول أنصار القديم أو يكتب أنصار القديم إلا توجه ذلك عنده إلينا خالصاً دون المؤمنين».

ومن أسبق ما جاء به الرافعي في تاريخ الأدب أنه أنكر ما عُرف من التاريخ الأدبي وفق العصور السياسية، وهو اتجاه فعله الأستاذ حسن توفيق المحول عن مستشرقين الألمان، ووضع على أساسه مذكرته في تاريخ الأدب التي قررها على تلاميذ مدرسة دار العلوم حين كان أستاذاً بها، ولم يمهله القدر حتى يتم رسالته التي يرشّحه لها نبوغه المعترف به ففارق دنياه في سن باكراً، هذه المذكرة التي قسّمت الأدب إلى عصور تلتئم ارتفاعاً وهبوطاً مع العصور السياسية، قد ساعدت على الإلمام العام بأظهر وجود الأدب العربي، وأشهر رجاله وقدّمت أمثلة صالحة من الشواهد، وإذا كان نفعها مشكوكاً فيه في الدراسات بالكليات الجامعية والمدارس العالية لتطلع الطلاب إلى أفق أوسع فإن نفعها قد تحقّق في مناهج المدرسة الثانوية، حيث استطاع الشدّة من الطلاب أن يلموا بشذور من آثار السابقين، وقد ظلّ كتاب الوسيط يطبع خمسة وعشرين عاماً ليقدّم لطلاب المدارس الأدب العربي مقسماً على عصوره، فعرف الناشئ شعراء العرب وخطباءهم وكتابهم على وجه يدفع الطالب المتطلع إلى المزيد.

أما الدراسة العليا فيقسم الأدب على نسق العصور وهو ما كان موضع اعتراض الأستاذ الرافعي حيث قال (٧): «إن تلك العصور إذا صلحت أن تكون أجزاء للحضارة العربية التي هي مجموعة الصور الزمنية لضروب الاجتماع وأشكاله، فلا تصلح أن تكون أبواباً لتاريخ آداب اللغة التي بلغت بالقرآن الكريم مبلغ الإعجاز على الدهر، ولم تكد تطوي عصرها الأول حتى كان القرآن أول سطر كتب لها في صفحة العصر الثاني شهادة الخلود، وما بعد أسباب الخلود من كمال».

ثم قال الرافعي: «فتاريخ الآداب في كل أمة ينبغي أن يكون مفصلاً على حوادثها الأدبية؛ لأنها مفصلات عصوره المعنوية، والشأن في هذه الحوادث التي يقسم عليها التاريخ أن يكون مما يحدث تغييراً معقولاً في شكله، وأن يلحق بمادته تنوعاً خاصاً بنوع كل حادثة منها، فإن لم تكن كذلك لم يكن التاريخ متجدداً إلا باعتبار الزماني، وهذا ليس بشيء».

والحق أن نظرية الرافعي في خطأ التقسيم وفق العصور

تعدُّ نظرة سابقة لزمناها، فقد أثبت الذين كتبوا التاريخ الأدبي على حسب الوجهه الرافعية أنهم أحسنوا التحليل والتشريح في ضوء التماسك الفكري الذي ينتظم النظرية الأدبية انتظاماً يشهد تسلسلها المنطقي وفق توالي العصور، ولكن ذلك لا يمنع أن نقول: إن بعض الذين كتبوا عن عصر واحد في كتاب مستقل قد أصابوا كثيراً من التوفيق؛ لأنهم اتّسعوا بالتحليل الأدبي إلى أقصى مداه، وهذا هو الفارق بين وجود كتاب مستقل في عصر واحد، وتكديس العصور في كتاب واحد والمسألة في صميمها ترجع إلى قدرة الباحث، ومعدته الفكري، فقد يكون الباحث متواضع التفكير، ويدفع نفسه إلى السبح في بحر لا يجيد العوم فيه، فيلاقي الغرق المحتو سواء كتب التاريخ وفق العصور أو وفق الموضوع الواحد المتنقل في كل عصر.. والأمثلة لدينا واضحة في حركة التأليف المعاصر، ولا نريد أن نخصّ أحداً بالنقد الجري.

أما ما نخالف فيه الرافعي مخالفة صريحة فهو اتجاهه إلى عدم التقيّد بذكر المصادر التي رجع إليها في بحثه المستفيض وكأنه أحسن اعتراضاً من القراء على هذا الإهمال فقال (٨) «اصطلاح بعض المتأخرين على أن يذكرنا في مؤلفاتهم أسماء الكتب التي ينقلون عنها ويعيّنون مواضع النقل ليخرجوا من تبعه ما ينقلون إذا كان خطأ، فيلقون ذلك على الكتاب زيادةً من حسنات مؤلفه.... وكنا نستهجّن أن نثبت شيئاً لا نمحص الرأى فيه ولا نثق بصحته بعد تقدم النظر دون أن ننبه عليه إذا مسّ الضرورة إلى إثباته، فقد أهملنا ذكر الكتب؛ لأن ذلك تطويلٌ غير طائل، ولأننا نبسط كل معنى نأخذ فيه، ولم نعيّن مواضع ما ننقله؛ لأن علينا تبعته» وهذا كلامٌ يوضح سلامة نية الرافعي؛ لأنه يعتقد أن كل باحث سيبسط المعنى بسطاً شافياً بحيث يكون الأصل المقتبس يسيراً، كما أنه يتحمل تبعه الرواية، فلا داعي إلى ذكر مصدرها، ولكن الصواب بعد ذلك كله أن نشير إلى المرجع، ليعلم القارئ الدارس منزلة المرجع ومنزلة مؤلفه أمانة أو خيانة، ويرجع إليه متعقباً نقده المؤلف فقد يكون مغفلاً لعبارات يترتب على إثباتها قلة المعنى، دون أن يكون هذا الإغفال مقصوداً، وكل ذلك يحسن عليه أن يهتدي القارئ إلى مصدره، وليس الرافعي بواحد من هذا الاتجاه، فلدينا من الباحثين من نهج منهجه، فالعقار والعبقريات لا يكاد يشير إلى أي مرجع، وهذا خطرٌ في ذات الأمر لأنه يعتمد رواية من عدة روايات ويقيم عليها حكمه التاريخي ويغفل ما يعارضها من الروايات الأخرى، وذكر المرجع مهم جداً ليرجع الدارس إلى هذه الرواية المختارة، وطبيعي أن يجد ما يخالفها مما أهمله العقاد، فيكون له حكم آخر، وليس انتقص منحي العقاد وأرميه بالغرض، ولكني أقول: إن اعتزاز بفكره الذي يراه صادقاً كل الصدق قد دفعه إلى هذا الإهمال.

وكذلك صنع الدكتور طه حسين في كتابه «الفن الكبري» حيث أغفل روايات كان ذكرها مما يعين على صرح الحكم، ولم يذكر المصادر في كل ما رجع إليه، بل في بحور

● هكذا كتب طه حسين ثناءه

على الراجعي وفطنته في اللغة.

● أفاض الراجعي في تحليل

البيان القرآني والإبداع النبوي

بإلهام المؤمن

دون بحوث.

أما الدكتور أحمد أمين فقد التزم ذكر المراجع المهمة في ضحى الإسلام وفجر الإسلام، ثم تحلل من ذلك في كتاب «ظهر الإسلام» وقال في مقدمة الجزء الثاني من الظهور: ولعل القارئ يأخذ علينا أننا لم نستخدم النصوص كما استخدمناها في فجر الإسلام وفي ضحاها، فقد اعتدنا أن ننقل النص بحروفه، ثم نستنتج منه ما أمكننا الاستنتاج، أما في هذا الجزء فقد هضمنا ما قرأناه، ثم حكينا ما خلص لنا من غير ذكر نص، إلا في القليل النادر، واكتفينا بذكر المراجع عقب كل باب وموضع الخطر أن ذكر المراجع بصورة عامة عقب كل باب، يضل ولا يهدي، فالقارئ إذا شك في قضية لا يجد موضعها الصريح في الهامش، بل يعتمد إلى المراجع ليراجعها صفحة صفحة، ليهتدي إلى التأكد مما يريد، وهذا متعسر، إن لم يكن متعذراً، وقد يرجع إلى ما ذكر من المراجع ثم لا يجد شيئاً! إذن فالحرص على تسجيل المراجع في موضعها الهامشي من البحث واجب مفروض لا سبيل إلى التخلي عنه إذا أراد الباحث أن يسلك سبيل التدقيق.

فإذا تركنا الجزء الأول من تاريخ الآداب إلى الجزء الثاني فإننا نجده خاصاً بإعجاز القرآن والبلاغة النبوية، إذ أفاض الراجعي في تحليل البيان القرآني والإبداع النبوي بما فتح الله عليه به من الإلهام المؤمن، وصنيعه هذا يؤكد اهتمامه بالنص العربي الأول للبيان الرفيع في المكتبة العربية، لأن أكثر مؤرخي الأدب من قبله ومن بعده يميلون الحديث عن القرآن والحديث في صفحات مبتورة، وكأنهما ليسا أكبر نتاج حافل في العربية، وقد يجيء الحديث عن شاعر كـ جرير أو الأخطل في حيز متسع أكثر مما ظفر به هذان الأثران الجهيران، فأراد الراجعي بإفرادهما في جزء مستقل أن ينبه على أثرهما القوي في الفكر الإسلامي بعامه، وفي البيان العربي بخاصة، وقد نشر الجزء الثاني أولاً تحت عنوان (تاريخ آداب العرب) ثم بداله بعد سبعة عشر عاماً من ظهور الجزء الثاني، أن يفرد الحديث عن القرآن والسنة في كتاب مستقل تحت عنوان (إعجاز القرآن والبلاغة العربية) فلاقى الكتاب في عنوانه الجديد تجاوباً بعيداً من القراء، حيث تعددت طبعاته، وقال عنه الزعيم سعد زغلول: «كأنه تنزيل من التنزيل أو قبس من

الذكر الحكيم» وإذا كان كتاب الإعجاز بهذه الأهمية القصوى فسأفرد له فصلاً خاصاً يليق بموضوعه الجليل.

بقي أن أتحدث عن الجزء الثالث من تاريخ آداب العرب، وهو جزء مظلوم لا ندري كيف نحكم عليه؛ لأن الراجعي - رحمه الله - وضع خطته في الجزء الأول، ثم انتقل إلى رحمة الله دون أن يظهر إلى حيز الوجود، وبحث تلميذه الوفي الأستاذ محمد سعيد العريان في مكتبة الراجعي بعد وفاته، فوجد ملفاً كبيراً كتب عليه (الجزء الثالث) ولكنه حين تصفحه لم يجد منه غير عدة فصول لا تكمل المنهج الذي حدده الراجعي في مقدمة الجزء الأول، فأين ذهب ما بقي؟ هل كتبه الراجعي وضاع؟ هذا احتمال بعيد؛ لأن الذي جمع فصول الكتاب في حيز واحد لا يجمع فصولاً ويترك فصولاً؛ إنما المعقول أن يجمع كل ما كتب مادام هو الذي جمع وأغلق الملف على وضعه المستقر، ولكن النقص جاء من طريقة التأليف، حيث لا يلتزم الباحث أن يكتب الموضوعات وفق تسلسلها الثابت في ذهنه، بل يكتب فيها ما تتوافر مراجعه لديه، وأذكر أن الأستاذ الكبير عباس محمود العقاد في كتابه (حياة قلم) قد أشار إلى طريقته في التأليف، فقال: ما ملخصه: إنه يبدأ فيحدد غرض الكتاب، ويكتب فهرساً خاصاً بالأبواب، ويحضر ملفات بعدد الفهارس، ثم يكتب ما يتاح له الحديث عنه لتوافر مصادره سواء كان على أطراف الفهرس أو على غير أطرافه،

■ أحمد أمين



■ د. طه حسين



■ أحمد شوقي





■ جورج زيدان



■ حافظ إبراهيم

والإيماء أو ذات التشريح والتحليل!

وإذا كنت قد أشرت إلى الفصول التي دونها الرافعي في الجزء الثالث فلا يفوتني أن أشير إلى سبقه الظاهر فيما كتب عن أولية الشعر. وعن السبب في قلة الشاعرات، وعن الموشح بالذات لأنه أول من فصل القول فيه من المحدثين، إذ توالى القول فيه على هديه مع إيجازه السريع، وقد وقفت طويلاً عند باب حقيقة القصائد المعلقة ودرس شعرائها، حيث لم يتعرض لغير ثلاثة من السبعة المشهورين، إذ قصر حديثه على امرئ القيس وطرفة بن العبد وزهير، مع أنه تحدث في المقدمة عن السبع الطوال، فهل اكتفى بهؤلاء الثلاثة وترك أمثال عنتره ولبيد وابن كلثوم والحارث! وهم يندرجون تحت الباب! أكبر الظن أنه تحدث عنهم، وضاع ما كتب وإلا لكان من الواجب أن يبين لماذا ترك الحديث عنهم مع اكتفائه بسواهم، فيكون القارئ على علم بما يدع ويأخذ، دون حيرة في التعليل، وما قلته عن سبق الرافعي في وصف الموشح أقوله عما كتبه عن الأدب الأندلسي، فقد كان أسبق المعاصرين جميعاً في الحديث عنه بهذا التدفق المستطاب، وقد ختم الجزء الثالث بفصلين جيدين عن كتب الشعر والمختارات وعن الصناعات اللفظية التي أولع بها المتأخرون، وكان هذا الفصل الأخير في كتب البلاغة لا في كتب الأدب؛ لأنه يبحث عن شؤون من علم البديع، وهي شؤون قليلة الجدوى كما أزعج هذه الإمامة بكتاب «تاريخ آداب العرب» أرجو أن أكون قد بلغت بها بعض ما أريد.

■ الهوامش:

- ١ - تاريخ آداب العرب ج ١ - ص ١٣ - ط ٤
- ٢ - ديوان خليل مطران ج ٤ - ص ١٠١
- ٣ - تحت راية القرآن، للرافعي - ص ٧٢ - ط ٤
- ٤ - تحت راية القرآن، للرافعي - ص ٧٩ - ط ٤
- ٥ - الأدب الجاهلي - ص ١٤٨ - ط ١٠
- ٦ - تحت راية القرآن، للرافعي - ص ١٣١ - ط ٤
- ٧ - تاريخ آداب العرب ج ١ - ص ١٨

فإذا انتهى من موضوع انتقل إلى غيره مما تنهياً مصادره، تاركاً ما بعدت مصادره حتى يجيء وقتها فيفرغ للبحث عنها، ويكتبها، هذا ما ذكره الأستاذ العقاد، وما أظن الأستاذ الرافعي قد خالف هذا الاتجاه؛ لأنه الأمر الفطري الذي يندفع إليه المؤلف تلقائياً، حيث يبدأ بالأسهل فالسهل فالصعب فالأصعب، وقد جربت ذلك في بعض ما ألفت، إذن فالأبواب الناقصة لم تكتب، ثم لم يجد الرافعي فرصة من أعماله الأدبية الأخرى كي يعكف على إتمامها؛ لأنه كان مشغولاً بالكتابة الوجدانية في سلسلته المعروفة، أو بالمقالة الصحفية نقداً، وهجوماً ودفاعاً، أو بالقصة الدينية التي احتلت أكرم مكان من نتاجه الرفيع، وقد رجعت إلى مقدمة الجزء الأول فوجدته حدد موضوعات الجزء الثالث كما يلي: (١) تاريخ الخطابة والأمثال جاهلية وإسلاماً، (٢) تاريخ الشعر العربي ومذاهبه والفنون المستحدثة، (٣) في حقيقة القصائد والمعلقات، ودرس شعرائها، (٤) في أطوار الأدب العربي وتقلب العصور به، (٥) تاريخ أدب الأندلس إلى سقوطها ومصرع العربية بها، (٦) تاريخ الكتابة وفنونها وأساليبها ورؤساء الكتاب، (٧) حركة العقل العربي وتاريخ العلوم وأصناف الآداب جاهلية وإسلاماً، (٨) في التأليف وتاريخه عند العرب ونوادر الكتب العربية، (٩) في الصناعات اللفظية التي أولع بها المتأخرون في النظم والنثر، وتاريخ أنواعها، (١٠) في الطبقات وشيء من الموازنات.

هذا ما حددته المؤلف في مقدمة الجزء الأول خاصاً بالجزء الثالث، وبمراجعة ما عثر عليه الأستاذ محمد سعيد العريان وقدمه للطبع فعلاً، نجد أنه لم يتحدث عن تاريخ الخطابة والأمثال جاهلية وإسلاماً، ولا أدري كيف أغفله الرافعي؛ لأن مراجعته ميسورة، ولا يحتاج إلى جهد كبير، كما أو كيفاً، وقد كتب الكاتبون في هذا الموضوع بعد الرافعي فوفوا المقام في صفحات لا تعدو في حجمها العددي باباً من الأبواب التي كتبها الرافعي في الجزء الثالث، كذلك لم يتحدث عن تاريخ الكتابة وفنونها وأساليبها ورؤساء الكتاب وما يجري هذا المجرى، وأنا أكاد أجزم بأن الرافعي لم يكتب هذا الباب، لأنه يحتاج إلى مجلد ذي أجزاء فتاريخ الكتابة أموية وعباسية وأندلسية وفاطمية ومملوكية حتى هذا العصر لا يمكن أن يجيء في فصل واحد، وكان الرافعي لحظ ذلك فتركه حتى يتهياً الوقت لأدائه على وجهه الصحيح، وكذلك نقول فيما تركه الرافعي من الحديث عن حركة العقل العربي وتاريخ العلوم وأصناف الآداب جاهلية وإسلاماً؛ لأن حركة العقل العربي وتاريخ العلوم من شرعية ولسانية وتجريبية وتاريخية وفلسفية واجتماعية إلى آخر ما يندرج تحت مادة العلوم لا يقوم به فصل من كتاب مهما توخى صاحبه الإيجاز، حتى ولو سلك مسلك كتب المدارس الثانوية في اختصارها الشديد، وما هكذا الرافعي ذو القول الزاخر كالعباب، أما باب الطبقات وشيء من الموازنات فيمكن أن يضغطة فصل من فصول الرافعي، ذات الملح